

صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة
مرحلة التعريف / تحديد المفاهيم

تقرير رقم: ISDSC16324

تاريخ إعداد/تحديث : 16 ديسمبر/كانون الأول 2015

أولاً. معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد: الضفة الغربية وقطاع غزة

الرقم التعريفي للمشروع: P158633

اسم المشروع: مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2017/16

رئيس فريق العمل: سرجيو دانييل أوليفيري

التاريخ التقديري للموافقة: 31 يناير/كانون الثاني 2016

وحدة الإدارة: GPV05

أداة الإقراض: أداة الإقراض

القطاع أو القطاعات:

إدارة الحكومة المركزية (30%)

قطاع الإدارة العامة (30%)

الخدمات الاجتماعية الأخرى (40%)

المحور أو المحاور:

الإحصاءات والنماذج الاقتصادية والتوقع الاقتصادي (30%)

استراتيجية وتحليل ومتابعة الفقر (50%)

سياسات وأنظمة الحماية الاجتماعية والعمالة (10%)

منع الصراعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع (10%)

التمويل (مليون دولار)

التكلفة الكلية للمشروع: 0.7

إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي: 0

الفجوة التمويلية: 0

مصدر التمويل المبلغ: 0.7

الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية

التقييم البيئي ج - غير مطلوب

الفئة:

ب. الأهداف الإنمائية للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في مساعدة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تجميع بيانات الدورة الثانية من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية لمتابعة المؤشرات المنتظمة للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. وكان المسح المقرر إجراؤه عام 2015 قد واجه قيوداً شديدة في الموازنة. ورغم استعداد دائرة الإحصاء لتنفيذ المسح كاملاً عن طريق مراجعة استمارة المسح وتصميم العينة والتجربة، لم يستطع الجهاز الوصول إلى مرحلة التنفيذ الكامل. وهدد هذا الوضع القدرة على إجراء المسح كاملاً في وقته المقرر عام 2016 حيث تأخر بالفعل عدة أشهر.

ج. وصف المشروع

استكمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسح الأول لإنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية في السنة 1996/95. ومنذ ذلك الحين، حاولت الدائرة إجراء سلسلة سنوية لم تتعطل إلا مع نشوب صراعات. وأسفر هذا الجهد عن إجراء 11 جولة مثمرة من مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية للسنوات خلال السنوات 1996-1998؛ 2001؛ 2004 وحتى 2012/11. وداوم الجهاز المركزي على إطلاع الجمهور على البيانات، وهو الأمر الفريد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونتيجة لذلك ظلت البيانات الخاصة بفلسطين دائماً التحديث كواحدة من القليل من بلدان المنطقة التي تشكل جزءاً من قاعدة البيانات العالمية.

وشكلت نتائج تلك المسوح قاعدة بيانات راسخة ومكنت الجهاز المركزي للإحصاء من نشر إحصاءات تفصيلية فيما يتعلق بإنفاق واستهلاك الأسر، علاوة على مساعدتها في قياس أوضاع الفقر ومتابعته. غير أنه في عام 2015/14 قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر بتحديد مفهوم متعدد الأبعاد للفقر فيما يخص فلسطين. وأظهرت تلك الخطوة ضرورة إلقاء الضوء على أوضاع فقر الأسر الفلسطينية على العديد من محاور الرفاه. وقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) واللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، بتصميم إطار منهجي لقياس الفقر في سياق متعدد الأبعاد، علاوة على إدخال تحسينات على مسح إنفاق واستهلاك الأسرة من أجل استخلاص مؤشرات إضافية لقياس الرفاهية الاجتماعية بوجه خاص. وسوف يتواصل استخدام مسح إنفاق واستهلاك الأسرة كمصدر بيانات أساسي لقياس الفقر على كافة الأبعاد.

وبدأ إجراء المشروع التجريبي للمسح منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015 على أن يتم الانتهاء منه بحلول ديسمبر/كانون الأول 2015. ويمثل الغرض الأساسي من ورائه في تحديد أوجه قصور الاستقصاء فضلاً عن ضمان مائة الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفني واللوجستيات. ويتم إجراء المشروع التجريبي على المستوى الوطني بحيث يشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة. وتتألف العينة الكاملة التي تشملها هذه المرحلة من 500 أسرة.

ومن المقرر إجراء المسح في المدة من مارس/آذار 2016 وحتى مارس/آذار 2017. وسيكون حجم العينة المزمع في حدود 4700 أسرة تتوزع على نحو 391 منطقة ترقم مقسمة حسب المناطق كما يلي: الضفة الغربية (مقسمة إلى شمال ووسط وجنوب) وقطاع غزة؛ وكذلك حسب نوعية المناطق: من ريفية أو حضرية أو مخيمات لاجئين. وستؤخذ من كل منطقة عينة تتألف من 12 أسرة.

لمزيد من التفاصيل يُرجى الرجوع إلى مذكرة المفاهيم التكميلية المرفقة بهذا الملف.

د. موقع المشروع وأبرز خصائصه المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معلومة)

وسيحدد الوضع الأمني النطاق الجغرافي للمسح وخاصة في قطاع غزة. غير أن المشروع التجريبي، الذي تم استكماله، اختبر الأساليب بنجاح كبير في المناطق غير الآمنة نسبياً في القطاع. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المشكلة في المقام الأول تتمثل في القدرة على العبور والتعامل مع نقاط التفتيش، لا في سلامة القائمين بالإحصاء.

هـ – القدرات المؤسسية للمقترض فيما يتعلق بالسياسات الوقائية
و. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

ثانياً: السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية مفعلة؟ لا

شرح الدواعي (اختياري)

التقييم البيئي (OP/BP 4.01)

هذا النشاط يقتصر على التدريب على إجراء المسح الأسري، وتجريبه، وتنفيذه. وهذا يشمل التعامل الشخصي المباشر مع الأسر لاستكمال المسح على أن يتم رفع البيانات فوراً على النظام الإلكتروني. وبالنظر إلى طبيعة هذه المهمة، فإن منشور سياسات العمليات 4.01 لا ينطبق عليها – إذ لا توجد تداعيات بيئية سلبية لأي من عناصر هذا النشاط.

الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04) لا

الغابات (OP/BP 4.36) لا

مكافحة الآفات (OP 4.09) لا

الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11) لا

الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10) لا
إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12) لا
سلامة السدود (OP/BP 4.37) لا
المشروعات المقامة على
مجارى مائية دولية (OP/BP 7.50) لا
المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (OP/BP 7.60) لا

ثالثا: خطة إعداد السياسات الوقائية
هل مرحلة التقييم المسبق للصحيفة ضرورية؟: لا
رابعا: الموافقات
رئيس فريق العمل: الاسم: سرجيو دانييل أوليفيري
اعتمدها:
استشارية الإجراءات الوقائية: الاسم: نينا تشي ()
التاريخ: 16 ديسمبر/كانون الأول 2015
مدير القطاع: الاسم: بينو بيداني (PMGR)
التاريخ: 16 ديسمبر/كانون الأول 2015
المدير:

1 تنويه تشترط سياسة البنك بشأن الإفصاح عن المعلومات الكشف عن الوثائق المتعلقة بإجراءات الوقاية قبل التقييم الأولي للمشروع المعني (1) في دار المعلومات، و (2) في البلد المعني، في مواقع يسهل على الجمهور العام الوصول إليها وبالشكل واللغة التي يسهل على الأشخاص المحتمل تأثرهم بالمشروع فهمها.